



٢٤ - كتاب الهبات

١ - باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به
ممن تصدق عليه

١- (١٦٢٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنِبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(١)، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ^(٢)، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ^(٣)، فَإِنَّ الْعَالِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ». (إخرجه البخاري: ١٤٩٠، ٢٦٢٣، ٢٦٣٦، ٢٩٧٠، ٣٠٠٣).

(١) قوله: (حملت على فرس عتيق في سبيل الله) معناه تصدقت به ووهبت لمن يقاتل عليه في سبيل الله، والعتيق الفرس النقيس الجواد السابق.

(٢) قوله: (أضاعه صاحبه) أي قصر في القيام بملكه ومولته.

(٣) قوله ﷺ: (لا تبتعه ولا تعد في صدقتك) هذا نهى تنزيه لا تحريم، فيكره لمن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذر ونحو ذلك من القربات أن يشتريه عن دفعه هو إليه أو يهبه أو يملكه باختياره منه، فإما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه وقد سبق بيانه في كتاب الزكاة، وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء النهى عن شراء صدقته للتحريم والله أعلم.

١- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (بُغْيَ بْنَ مَهْدِيٍّ)، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ «لَا تَبْتَعْهُ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ».

٢- () حَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (بُغْيَ بْنَ زَيْدٍ)، حَدَّثَنَا زَوْجٌ (وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ)، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أَعْطَيْتَهُ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَالِدِ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ».

٢- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّ خَلِيفَةَ مَالِكٍ وَزَوْجَ أُمِّ وَأَكْثَرُ.

٣- (١٦٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ بَيَّاعًا، فَأَرَادَ أَنْ يَتَّاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ». (إخرجه البخاري: ٢٧٧٥، ٢٩٧١، ٣٠٠٣).

٣- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَيْحٍ، جَمِيعًا، عَنِ اللَّيْثِ (ابْنِ سَعْدٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ خَلِيفَةِ مَالِكٍ.

٤- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ) قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَأَاهُ تَبَّاعًا فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، يَا عُمَرُ؟». (إخرجه البخاري: ١٤٨٩).

٢ - باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض
إِلَّا مَا وَهَبَهُ لِوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ

٥- (١٦٢٢) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ، فَيَأْكُلُهُ»^(١).

٣- باب كراهة تفضيل بغض الأولاد في الهبة

٩- (١٦٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِي.

عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَخَلْتُ^(١) ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَوْكَ نَخَلْتَهُ وَمِثْلُ هَذَا». فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ»^(٢). [إخرجه البخاري: ٢٥٨٦].

(١) أما قوله: (نخلت) فمعناه: وهبت.

(٢) وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يسوي بين أولاده في الهبة وهيب لكل واحد منهم مثل الآخر ولا يفضل ويسوي بين الذكر والأنثى، وقال بعض أصحابنا: يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، والصحيح المشهور أنه يسوي بينهما لظاهر الحديث، فلو فضل بعضهم أو وهب لبعضهم دون بعض فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه وليس بحرام والهبة صحيحة. وقال طاووس وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق وداود: هو حرام واحتجوا برواية لا أشهد على جور وغيرها من ألفاظ الحديث. واحتج الشافعي وموافقه بقوله ﷺ: «أشهد على هذا غيري» قالوا: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام، فإن قيل: قاله تهديداً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعال على الوجوب أو التنبه فإن تعلم ذلك فعلى الإباحة.

١٠- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ ابْنِ النُّعْمَانِ.

عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: أَتَى بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَخَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: «أَكُلْ يَتِيمَكَ نَخَلْتُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْهُ».

١١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) قوله ﷺ: (مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقيء ثم يعود في قبه فيأكله) هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضها وهو معمول على هبة الأجنبي، أما إذا وهب لولده وإن سفل فله الرجوع فيه كما صرح به في حديث النعمان بن بشير: «ولا رجوع في هبة الأخوة والأعمام وغيرهم من ذوي الأرحام»، هذا مذهب الشافعي وبه قال مالك والأوزاعي، وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل وهب إلا الولد وكل ذي رحم محرم.

٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ عَلِيٍّ ابْنَ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٥- () وَحَدَّثَنِي حَنَافُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَبِيرٍ)، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَمْرٍو، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٦- () وَحَدَّثَنِي هَارُونَ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ ابْنُ عَيْسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ)، عَنْ بَكْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مِثْلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمِثْلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَأْكُلُ قَيْئَهُ».

٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ». [إخرجه البخاري: ٢٦٢١].

٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِثْلَهُ.

٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ، يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». [إخرجه البخاري: ٢٥٨٩].

أما يونس ومعمّر ففي حديثهما «أكل بينك».

وفي حديث الليث وابن عيينة «أكل ولديك».

ورواية الليث، عن محمد بن النعمان وخميد بن عبد الرحمن، أن بشيراً جاء بالنعمان.

١٢- () حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، قال:

حدثنا النعمان ابن بشير، قال: وقد أعطاه أبوه غلاماً، فقال له النبي ﷺ: «ما هذا الغلام؟» قال: أعطانيه أبي، قال: «فكل إخوتي أعطيت كما أعطيت هذا؟» قال: لا، قال: «فردة».

١٣- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عبادة بن الغوام، عن حصين، عن الشعبي، قال: سمعت النعمان ابن بشير (ح).

وحدثنا يحيى ابن يحيى (واللفظ له). أخبرنا أبو الأحوص، عن حصين، عن الشعبي.

عن النعمان ابن بشير، قال: تصدق علي أبي ببعض ماله، فقالت أمي عمرة بنت رباح: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فأنطلق أبي إلى النبي ﷺ ليشهده على صدقي، فقال له رسول الله ﷺ: «أفعلت هذا بولديك كلهم؟» قال: لا. قال: «اتقوا الله واعملوا في أولادكم». فرجع أبي، فرد تلك الصدقة. (إسناده البخاري: ٢٥٨٧، ٢٦٥٠).

١٤- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا علي ابن مسهر، عن أبي حيان، عن الشعبي، عن النعمان ابن بشير (ح). وحدثنا محمد بن عبد الله ابن عمر (واللفظ له)، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا أبو حيان الشيباني، عن الشعبي.

حدثني النعمان ابن بشير، أن أمه بنت رباح سألت أباه بعض الموهبة^(١) من ماله لابنها، فالتوى بها سنة^(٢)، ثم بدا له، فقالت: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ على ما وهبت لابني، فأخذ أبي بيدي، وأنا يومئذ غلام، فأتى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله! إن أم هذا، بنت رباح، أعجبتني أن أشهدك على الذي وهبت لابنها، فقال رسول الله ﷺ: «يا بشير! ألك ولد سوى هذا؟» قال: نعم، فقال: «أكلهم وهبت له مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فلا تشهدني إذا، فإني لا أشهد

على جور^(٣)».

(١) قوله: (سألت أباه بعض الموهبة) هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها بعض الموهبة وكلاهما صحيح، وتقدير الأول بعض الأشياء الموهبة.

(٢) قوله: (فالتوى بها سنة) أي مطلقاً.

(٣) وأما قوله ﷺ: (لا أشهد على جور) فليس فيه أنه حرام لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراماً أو مكروهاً، وقد وضع بما قلناه أن قوله ﷺ: «أشهد على هذا غيري» يدل على أنه ليس بحرام فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كرامة تزيه. وفي هذا الحديث أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، وأنه إن لم يهب الباقي مثل هذا استحباب رد الأول، قال أصحابنا: يستحب أن يهب الباقي مثل الأول فإن لم يفعل استحباب رد الأول ولا يجب، وفيه جواز رجوع الوالد في هبة للولد والله أعلم.

١٥- () حدثنا ابن نمير، حدثني أبي، حدثنا إسماعيل، عن الشعبي.

عن النعمان ابن بشير، أن رسول الله ﷺ قال: «ألك بنتون سوا؟» قال: نعم، قال: «فكلهم أعطيت مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فلا أشهد على جور».

١٦- () حدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن عاصم الأحول، عن الشعبي.

عن النعمان ابن بشير، أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيح^(١) لأبيه^(٢) أن يشهدني على جور.

١٧- () حدثنا محمد بن المنشي، حدثنا عبد الوهاب وعبد الأعلى (ح).

وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم ويعقوب النورقي، جميعاً، عن ابن علية (واللفظ يعقوب)، قال: حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم، عن داود ابن أبي هند، عن الشعبي.

عن النعمان ابن بشير قال: انطلق بي أبي يحمليني إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله! أشهد أنني قد نحللت النعمان كذا وكذا من مالي، فقال: «أكل بينك قد نحللت مثل ما نحللت النعمان؟» قال: لا، قال: «فأشهد على هذا غيري». ثم قال: «أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا، إذا».

١٨- () حدثنا أحمد ابن عثمان التوفلي، حدثنا أزهر، حدثنا ابن عون، عن الشعبي.

الأحاديث الصحيحة المطلقة «العمري جائزة» وعللوا به عن قياس الشروط الفاسدة، والأصح الصحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات هذا مذهبنا، وقال أحمد: تصح العمري المطلقة دون المؤقتة، وقال مالك في أشهر الروايات عنه: العمري في جميع الأحوال تملكك لمنافع الدار مثلاً ولا يملك فيها رقة الدار بحال، وقال أبو حنيفة: بالصحة كنحو مذهبنا. وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأبو عبيدة. وحجة الشافعي وموافقيه هذه الأحاديث الصحيحة والله أعلم.

٢٠- (١٦٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا رَجُلٌ أَعْمَرَ عُمرَى لَهُ وَلَعَقِيهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ».

٢١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمرَى لَهُ وَلَعَقِيهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقَّهُ فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِيَهُ».

غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: «إِنَّمَا رَجُلٌ أَعْمَرَ عُمرَى، فَهِيَ لَهُ وَلَعَقِيَهُ».

٢٢- () حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ الْعُمَرَى وَسُتَيْهَا، عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا رَجُلٌ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمرَى لَهُ وَلَعَقِيَهُ، فَقَالَ: قَدْ أُعْطِيَتْكَهَا وَعَقِيكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّهَا لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ».

٢٣- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ)، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَعَقِيكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ،

عَنِ النَّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: نَحَلْنِي أَبِي غُلًّا، ثُمَّ أَتَى بِسِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِشَهْنَةٍ، فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدِكَ أُعْطِيَتْهُ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْجِرَ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ».

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِوِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا نَحَدِّثُ أَنَّهُ قَالَ: «فَارْبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»^(١).

(١) قوله ﷺ: (فاربوا بين أولادكم) قال القاضي: رواه قاربوا بالباء من المقاربة وبالنون من القرآن ومعناها صحيح أي سورا بينهم في أصل العطاء وفي قدره.

١٩- (١٦٢٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَتْ امْرَأَةٌ بِشِيرٍ: أَنْحَلْ ابْنِي غُلَامَكَ^(١)، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ ابْنَةَ فَلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلَامِي». وَقَالَتْ: أَشْهَدْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَمْ يَخُذْهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ».

(١) قولها: (انحل ابني غلامك) هو بفتح الحاء يقال نحل نحل كذهب ينهب.

٤- باب العُمري^(١)

(١) قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمري قوله أعمرك الدار مثلاً أو جعلتها لك عمرك أو حياتك أو ما عشت أو حيت أو بقيت أو ما يفيد هذا المعنى، وأما عقب الرجل فيكسر القاف ويموز إسكانها مع فتح العين ومع كسرهما كما في نظائره، والعقب هم أولاد الإنسان ما تناسلوا، قال أصحابنا: العمري ثلاثة أحوال: أحدها: أن يقول أعمرك هذه الدار فإذا مت فهي لورثتك أو لعقبك فتصح بلا خلاف وملك بهذا اللفظ رقة الدار وهي هبة لكنها بعبارة طويلة، فإذا مات فالدار لورثته، فإن لم يكن له وارث فليت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال خلافاً لما لك الحال. الثاني: أن يقتصر على قوله جعلتها لك عمرك ولا يتعرض لما سواه، ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي أصحابهما وهو الجديد صحته وله حكم الحال الأول والثاني وهو القديم أنه باطل.

وقال بعض أصحابنا: إنما القول القديم أن الدار تكون للمعمر حياته فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته لأنه خصه بها حياته فقط، وقال بعضهم: القديم أنها عارية يستردها الواهب متى شاء فإذا مات عادت إلى ورثته. الثالث: أن يقول جعلتها لك عمرك فإذا مات عادت إلى أو إلى ورثتي إن كنت مت، ففي صحته خلاف عند أصحابنا منهم من أبطله والأصح عندهم صحته ويكون له حكم الحال الأول. واعتمدوا على

فَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا.

قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُفْتِي بِهِ.

بِشْرِ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ
جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ.

وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يُغِيرُونَ
الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ».

٢٨- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ
مَتَّصُورٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ)، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَغْمَرَتْ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا ابْنًا لَهَا،
ثُمَّ تَوَفَّيَتْ، وَتَوَفَّيْتُ بَعْدَهُ، وَتَرَكْتُ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ
لِلْمُعَمَّرِ، فَقَالَ وَلَدُ الْمُعَمَّرِ: رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو
الْمُعَمَّرِ: بَلْ كَانَ لِأَيِّنَا حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ
مَوْلَى عُثْمَانَ^(١)، فَدَعَا جَابِرًا فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بِالْعُمَرَى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ
الْمَلِكِ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ:
صَدَقَ جَابِرٌ، فَأَمَضَى ذَلِكَ طَارِقٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَائِطَ لِيَنِي
الْمُعَمَّرِ حَتَّى الْيَوْمِ.

(١) قوله: (اختصموا إلى طارق مولى عثمان) هو طارق بن عمرو
ولاه عبد الملك بن مروان المدينة بعد إمارة ابن الزبير.

٢٩- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ:
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو.

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ،
لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ،
قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ
قَتَادَةَ، يُحَدِّثُ، عَنْ عَطَاءَ.

عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ». (إِخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ: ٢٦٢٥، ٢٦٢٦).

٢٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ،

عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ.

عَنْ جَابِرٍ (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى
فِيمَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَهِيَ لَهُ بَتْلَةٌ^(١)، لَا يَجُوزُ
لِلْمُعْطِي فِيهَا شَرْطٌ وَلَا ثَنِيًا.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ،
فَقَطَعَتْ الْمَوَارِثُ شَرْطَهُ.

(١) قوله: (فهي له بتلة) أي عطية ماضية غير راجعة إلى الواهب.

٢٥- () حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا
خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ،
حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ». (إِخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٦٢٥).

٢٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ
هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ
قَالَ، بِمِثْلِهِ.

٢٥- () حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو
الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا أَبُو
خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ
أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَفْسِدُوهَا»، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي
أَعْمَرَهَا، حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ.

(١) قوله ﷺ: (أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها إلى آخره) المراد
به إعلامهم أن العمرى ماضية مملكتها الموهوب له ملكاً تاماً
لا يعود إلى الواهب أبداً، فإذا علموا ذلك فمن شاء أعمر ودخل على
بصيرة ومن شاء ترك لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية ويرجع فيها، وهذا
دليل للشافعي وموافقه والله أعلم.

٢٧- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ

٣١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا مَعِيذٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْغُمَرَى مِيرَاتٌ لِأَهْلِهَا».

٣٢- (١٦٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغُمَرَى جَائِزَةٌ» [أخرجه البخاري: ٢٦٢٦].

٣٢- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا مَعِيذٌ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ «مِيرَاتٌ لِأَهْلِهَا» أَوْ قَالَ: «جَائِزَةٌ».